ويتضمن هذا الأسبوع:

- **عرضا لأبرز الأحداث على الساحة العالمية خلال الأسبوع الماضي**
- **تحليل خاص: انخفاض أسعار النفط والصراعات يزيد من أعباء الشرق الأوسط الاقتصادية**
- **من الصحافة العالمية: الإعلان عن نظام أوروبي جديد يحد من التهرب الضريبي**
- **تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات**

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية خلال الأسبوع الماضي

تباطؤ حاد للاقتصاد الأمريكي في الربع الأول

(رويترز)

تباطأ الاقتصاد الأمريكي تباطؤا حادا في الربع الأول من العام ليسجل النمو أقل وتيرة له في عامين مع انحسار معدل زيادة الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع الدولار الأمر الذي نال من الصادرات لكن من المتوقع أن يتسارع النشاط في ضوء قوة سوق العمل.

وقالت وزارة العمل الأمريكية إن الناتج المحلي الإجمالي زاد بمعدل سنوي بلغ 0.5% وهي أضعف قراءة منذ الربع الأول من عام 2014 وذلك مع قيام الشركات بتسريع جهود تصريف البضائع غير المرغوبة المتكدسة في المخازن.

وتأثر الاقتصاد أيضا بتراجع النفط الذي يضر بأرباح شركات خدمات الحقول مثل شلومبرجر وهاليبرتون مما أدى إلى انكماش إنفاق الشركات بأسرع وتيرة له منذ الربع الثاني من 2009 عندما كان الركود الاقتصادي في نهايته.

" فيتش": ديون الأسواق الناشئة تصل إلى مستويات قياسية جديدة

موقع صحيفة البورصة

قالت صحيفة فاينانشيال تايمز إن عبء الدين في القطاع الخاص في الأسواق الناشئة وصل إلى مستويات جديدة قياسية فى عام 2015، وفقا للبيانات الجديدة، التى أكدت تفاقم المشكلات التى تواجه الشركات فى الدول النامية.

وأفاد التقرير الذى أصدرته وكالة "فيتش" للتصنيف الائتمانى بأن إجمالى ديون القطاع الخاص في الدول الكبيرة في الأسواق الناشئة ارتفع إلى حوالى 78% من الناتج المحلى الإجمالى فى 2015، وهو ما يعد ارتفاعا من 71% نهاية عام 2014.

وقال إد باركر، مؤلف التقرير: "الارتفاع السريع في دين القطاع الخاص في الدول الناشئة، ولاسيما تلك المقومة بالعملة الأجنبية، زاد من المخاطر الهبوطية على اقتصادات هذه الدول وأنظمتها المالية والجدارة الائتمانية السيادية في وقت يتصاعد فيه عدم الاستقرار العالمى".

معهد: الأسواق الناشئة تستقطب 25.5 مليار دولار في أبريل

(رويترز)

قال معهد التمويل الدولي يوم الخميس إن الأسواق الناشئة تلقت ما قيمته 25.5 مليار دولار من استثمارات المحافظ هذا الشهر شكلت السندات نصيب الأسد منها، لكن التدفقات جاءت أقل من أعلى مستوياتها في 21 شهرا والمسجل في مارس/ آذار.

وقال المعهد، والذي يرصد التدفقات الاستثمارية إلى الأسواق الناشئة ومنها، إن أسواق السندات الناشئة تلقت 20.5 مليار دولار في أبريل/ نيسان بينما استحوذت الأسهم على الباقي.

كانت التدفقات 37.1 مليار دولار في مارس/ آذار أول شهر إيجابي بعد خسائر على مدى ثمانية أشهر.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واستقطبت أمريكا اللاتينية 12 مليار دولار والأسواق الآسيوية الناشئة 11.2 مليار دولار بحسب المعهد، الذي أشار إلى تنامي الاهتمام بالبرازيل التي قد تشهد إجراءات قضائية بحق الرئيسة اليسارية ديلما روسيف مما قد يمهد لتشكيل حكومة جديدة.

واشنطن تراقب عملات خمس دولا كبرى لضمان "تنافسية نزيهة"

واشنطن – فرانس برس

أكدت وزارة الخزانة الأميركية في تقرير أن الولايات المتحدة ستعزز مراقبتها الاقتصادية لخمس دول بينها ألمانيا والصين للتأكد من أن سياساتها التجارية أو النقدية لا تمنحها "امتيازات تنافسية غير نزيهة."

وقال التقرير نصف السنوي حول صرف العملات إن "وزارة الخزانة ستراقب عن كثب وستقيم توجهات هذه الدول وسياساتها في أسواق الصرف"، وكشف عن "لائحة المراقبة" التي وضعت بموجب قانون صدر في 2015.

وحددت الوزارة مجموعة الدول الخمسة – التي تضم أيضا اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية – استنادا إلى الفائض التجاري الكبير مع الولايات المتحدة، أو الفائض في حساباتها الجارية أو إلى عمليات تدخل كبيرة و"أحادية الجانب" في سوق الصرف.

وأوضح التقرير أنه بعد إجراءات طويلة، إن تبين أن أيا من هذه البلدان حقق هذه المعايير الثلاثة ولم يغير سياسته، فإن الإدارة الأميركية يمكن أن تفرض عقوبات تتراوح بين حظر المشاركة في أسواق عامة أميركية والاستبعاد من اتفاقات تجارية مع الولايات المتحدة.

استطلاع: المحللون يرفعون توقعاتهم لسعر النفط في 2016

(رويترز)

أظهر استطلاع نشرت نتائجه أن المحللين يزدادون ثقة في أن موجة الهبوط التي شهدتها أسعار النفط على مدى نحو عامين قد انتهت ورفعوا تقديراتهم للأسعار للشهر الثاني على التوالي مع توقعهم لعودة التوازن للسوق بحلول 2017 بدعم من تحسن الطلب وانخفاض إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

ومن غير المتوقع أن تتباطأ وتيرة عودة توازن العرض والطلب في السوق العالمية بسبب فشل المنتجين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وخارجها في الاتفاق على الحد من إنتاج النفط خلال اجتماع عُقد في وقت سابق هذا الشهر.

وأظهر الاستطلاع الذي شمل 29 محللا توقعات أكثر تفاؤلا قليلا حيث رفع المحللون توقعاتهم لمتوسط أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة في 2016 إلى 42.30 دولارا للبرميل مقارنة مع 40.90 دولارا للبرميل في استطلاع مارس.

وشهد استطلاع الشهر الماضي تعديلا بالرفع لتوقعات سعر برنت في 2016 للمرة الأولى في عشرة أشهر.

وبلغ متوسط سعر برنت 40 دولارا للبرميل منذ بداية العام.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

صندوق النقد الدولي: تراجع واضح للاقتصادين الياباني والصيني في 2016

هونغ كونغ – أ ف ب

أعلن صندق النقد الدولي أن الاقتصادين الياباني والصيني سيشهدان تباطؤا واضحا في العامين القادمين لكن النمو في آسيا سيستمر قويا بفضل الاستهلاك الداخلي الذي سيعوض ضعف المبادلات العالمية.

وتوقع الصندوق أن تسهم إجراءات الدعم الحكومية وتراجع أسعار المواد الأولية وضعف نسب البطالة في النمو الإقليمي داعيا السلطات إلى الاستمرار في إصلاحاتها.

لكن التحديات القادمة من أماكن أخرى ستكون حاضرة بالنسبة لآفاق النمو في آسيا والمحيط الهاديء، بحسب صندوق النقد الدولي. وأشار إلى ركود اقتصاد الدول المتقدمة وضعف حجم المبادلات العالمية وتذبذب أسواق المال. وتوقع الصندوق أن تبلغ نسبة النمو في آسيا 5.3% في 2016 و2017 مقابل توقعات سابقة بـ 5.4%.

تباطؤ نمو قطاع الأعمال بمنطقة اليورو في مستهل الربع الثاني

رويترز

أظهر مسح نشرت نتائجه تباطؤ نمو الشركات بمنطقة اليورو قليلا في الشهر الماضي ولكنه ظل متماسكا بما يوحي بأن برنامج التحفيز الضخم الذي تبناه البنك المركزي الأوروبي يدعم النشاط لكنه لم يعزز أسعار المستهلكين حتى الآن.

وبلغت القراءة النهائية لمؤشر ماركت لمديري المشتريات في منطقة اليورو – والذي يعتبر مؤشرا جيدا للنمو – إلى 53.0 في أبريل/ نيسان بما يتماشى مع القراءة الأولية ويقل قليلا عن مستوى مارس/ آذار الذي بلغ 53.1.

ويظل المؤشر فوق مستوى الخمسين الذي يفصل بين النمو والانكماش منذ منتصف 2013.

ونما اقتصاد منطقة اليورو 0.6% على أساس ربعي في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى مارس/ آذار بحسب ما أظهرته بيانات أولية وفاقت هذه البيانات التوقعات لكن معدل التضخم نزل مجددا عن الصفر في الشهر الماضي.

"المفوضية الأوروبية": إلغاء "شينغن" يكلف أوروبا بين 5 و18 مليار يورو سنويا

صحيفة القبس الكويتية

حذرت المفوضية الأوروبية من أن إعادة فرض أنظمة التفتيش الدائمة على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإلغاء منطقة التأشيرة الموحدة «شينغن»؛ يمكن أن يكبدا اقتصاد الاتحاد ما بين 5 و18 مليار يورو (5.75) مليار و20.7 مليار دولار.

وجاءت هذه التقديرات ضمن أحدث توقعات المفوضية، وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي بشأن نمو الاقتصاد، والتي أشارت إلى استمرار تراجع الآفاق الاقتصادية. وقد اشتمل تقرير المفوضية الذي وقع في 200 صفحة إشارة إلى موضوع "شينغن".

وقالت المفوضية: "إن تكاليف إقامة نقاط تفتيش ومراقبة حدودية دائمة بين دول الاتحاد؛ ستؤدي إلى زيادة أعباء مسؤولي مراقبة الحدود والمسافرين والنقل البري والإدارة العامة وهو ما يتراوح تكاليفه بين 5 و18 مليار يورو سنويا."

وأشارت المفوضية إلى أن زيادة نقاط الحدود ستؤدي إلى تأخير مواعيد تسليم الشحنات التي يتم نقلها برا، وزيادة زمن الرحلات، وزيادة أعداد العاملين في الدول لتغطية هذه النقاط، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى تراجع حركة التجارة والسياحة عبر الحدود.

وذكرت المفوضية أن بعض الدراسات، تشير إلى أن عودة الحدود الداخلية بين دول الاتحاد سيكون لها التأثير نفسه في ما يتعلق بزيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة تتراوح بين 1% و3% وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية تتراوح بين 20 و55 مليار يورو.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أزمة جفاف تضرب محصول الأرز وتهدد الأمن الغذائى العالمي

رويترز :

بعد مرور نحو 10 سنوات على ارتفاع أسعار الغذاء العالمية الذي أرسل موجات صدمة فى شتى أنحاء العالم، يعاني كبار منتجى الأرز فى آسيا من موجة جفاف شديدة تنذر بخفض الإنتاج وتعزيز أسعار السلعة الغذائية الأساسية لنصف سكان العالم.

فمن المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمى للأرز هذا العام للمرة الأولى منذ عام 2010 إذ يقلص نقص الأمطار المرتبط بظاهرة النينيو المناخية المحاصيل في الدول المنتجة للأرز فى آسيا.

وتجتاح موجة حر الهند، أكبر مصدر للأرز، بينما تواجه تايلاند ثاني أكبر مورد له موجة جفاف للعام الثاني. ويضرب الجفاف أيضا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فى فيتنام ثالث أكبر مورد للأرز مع نضوب مياه الرى المستمدة من نهر الميكونج. وتساهم الدول الثلاث بأكثر من 60% من تجارة الأرز العالمية التى يقارب حجمها 43 مليون طن.

وقال جيمس فيل، الخبير الاقتصادى بمجلس الحبوب العالمي: "حتى الآن لم نشهد تأثيرا كبيرا على الأسعار نتيجة الطقس الحار والجاف، نظرا لما كان لدينا من مخزونات فائضة كبيرة في الهند وتايلاند، لكن ذلك لا يمكن أن يستمر للأبد".

وتشير حسابات رويترز استنادا إلى بيانات وزارة الزراعة الأمريكية إلى أنه من المتوقع أن تنخفض مخزونات الأرز فى أكبر ثلاث دول مصدرة له بنحو الثلث في نهاية 2016 لتصل إلى 19 مليون طن وهو أكبر انخفاض سنوى منذ 2003.

بيانات سلبية فى بريطانيا بسبب مخاوف الخروج من الاتحاد الأوروبي

صحيفة الشرق الأوسط

يضيف اقتراب الاستفتاء البريطاني على الخروج المحتمل من الاتحاد الأوروبي مزيدا من المخاوف على قدرة النشاط الاقتصادي على تخطي عقبات «العزلة» بعد أوروبا، فما زالت توقعات الخبراء تؤكد احتمالات التباطؤ في حركة الصناعات الأساسية، إضافة إلى ضعف الإنتاج، خصوصا بعد تباطؤ النمو الذي شهدته بريطانيا في الربع الأول من العام الحالي.

وشهد قطاع البناء والتشييد البريطاني تباطؤا إلى أدنى مستوى، وسط مخاوف بشأن ضعف الانتعاش البريطاني خلال العامين، الحالي والمقبل، كما انخفض نشاط الصناعات التحويلية المتعاقد عليها في أبريل الماضي، للمرة الأولى منذ 3 سنوات، مما يضيف مزيدا من حالة الترقب وعدم اليقين حول وضع الاقتصاد البريطاني بعد استفتاء 23 يونيو الحالي.

وأظهر استطلاع ماركيت للأبحاث أن مؤشر مديري مشتريات المصانع انخفض إلى 49.2 نقطة في أبريل الماضي من 50.7 نقطة مارس الماضي، تحت المستوى الرئيسي 50 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش، مخالفا توقعات سابقة بتحقيق زيادة لتصل إلى 51.2 نقطة.

وأوضح تقرير ماركيت أن مؤشر مديري مشتريات شركات البناء تراجع إلى 52 نقطة في أبريل الماضي، من 54.2 نقطة في مارس الماضي، وهو المعدل الأسوأ منذ يونيو 2013.

ويضيف ذلك الانكماش الجديد لقطاعي التصنيع والبناء البريطانيين عبئا على قطاع الخدمات لإنعاش الاقتصاد البريطاني، وهو الأمر الذي يغذي من حالة التشاؤم خلال الفترة المقبلة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز ، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يجب علي مصر أن تعي أن ظهور حرب اقتصادية حاليا ليس بأمر مفاجيء، ولكنه يثير مخاوف اقتصادية قديمة من أن استخدام الأدوات النقدية سيكون البديل عن معالجة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية والحروب التجارية المستمرة من عقود وتغير النماذج الاقتصادية والتى تحتاج الآن إلى مراجعة جذرية ليس فقط على مستوى قصير المدى ولكن بتحولات جذرية في الأسس التي تستند عليها. وفي الفترة الحالية على الجميع إدراك أن مسكنات تغيير السياسات النقدية قد تمثل محفزا للنمو في المدى القصير، ولكنها لن تعالج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، خاصة بعد أن ثبت عدم نجاح السياسات النقدية وحدها في معالجة المشكلات الاقتصادية.

إننا الآن أمام فرصة لاجتذاب استثمارات جديدة في ظل استثمارات هاربة من أسواق عالمية وإقليمية وتقديم مصر لقاطرات نمو وتنمية حقيقية ومتنوعة متمثلة في المشروعات القومية الكبري إلا أن الأمر يستلزم الإسراع ليس في تعديل قوانين فحسب أو في فرض لوائح جديد بل في إنهاء باقي المشكلات الإدارية والتنظيمية الأخري التي يعاني منها الاقتصاد المصري وتعوق الاستثمار.

إن الإصلاح الاقتصادي هو الركيزة الأهم لبناء الثقة كممر إلزامي مثالي لبلوغ الاستقرار الحقيقي وتعميم فوائده، وهذا ما نطمح إليه جميعا دولة وشعبا وأنظمة. والإصلاح بمفهومه الشامل على الصعيد الوطني هو المسار الأمثل لإعادة صياغة خريطة طريق طموحة الرؤى والأهداف لمنظومة العمل على نحو يضمن التنمية المستدامة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

اقتصادنا والعالم

ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

عدد رقم: 11
التاريخ : 8 مايو 2016

تحليل خاص: انخفاض أسعار النفط والصراعات يزيد من أعباء الشرق الأوسط الاقتصادية

وكالة أنباء الشرق الأوسط

حذر صندوق النقد الدولي من أن استمرار انخفاض أسعار النفط واحتدام الصراعات التي تضرب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشكلان عبئا على النشاط الاقتصادي في دول المنطقة.

وتوقع الصندوق في تقرير مستجدات الآفاق الإقليمي ارتفاع معدل النمو في الدول المصدرة للنفط من 2% عام 2015 إلى 3% هذا العام بسبب ارتفاع إنتاج النفط في العراق ورفع العقوبات عن إيران، غير أن الصندوق توقع أن يزيد تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما في الدول المستوردة للنفط، توقع صندوق النقد أن يظل معدل النمو عند مستوى 3.75% في عام 2016-2017.

وأرجع الصندوق ذلك إلى الضغوط الاقتصادية الناتجة عن استضافة اللاجئين وتباطؤ النشاط في دول مجلس التعاون بالإضافة إلى استمرار التوترات الأمنية والاجتماعية، غير أن الصندوق أوضح أن إصلاحات دعم الطاقة ساعدت على تثبيت الدين العام والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما ساعد تحسين شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين في حماية محدودي الدخل.

ودعا الصندوق إلى تحقيق مزيد من التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة لتثبيت الدين العام الذي بلغ في بعض دول المنطقة ما بين 90% إلى 150% من إجمالي الناتج المحلي، وأشار إلى أن زيادة مرونة سعر الصرف يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مواطن الضعف وزيادة التنافسية.

وجاء فى التقرير أن الصراع في سوريا وحدها أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 250 ألف شخص وتشريد عدة ملايين، كما أنه لا تزال التكاليف الضخمة للصراعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن في ارتفاع.

وأشار الصندوق إلى أن أعمال العنف تسببت في ندرة المواد الغذائية وغيرها من الضروريات وإلحاق الضرر بالبنية التحتية والمؤسسات وارتفاع معدلات التضخم وإضعاف مستوى المدخرات وتدهور المراكز المالية العامة والمراكز الخارجية.

وقال التقرير إن استمرار الأزمة السورية، أدى إلى وصول إجمالي الناتج المحلي في سوريا اليوم إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل الحرب، في حين تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في اليمن تقلص بأكثر من 40% منذ عام 2010.

كما تسببت الصراعات في إضعاف الآفاق الاقتصادية للبلدان عن طريق تقليص مواردها وتحويلها بعيدا عن النفقات الاجتماعية الضرورية والإنفاق الرأسمالي أيضا.

وأشار التقرير إلى أن استضافة عدد كبير من اللاجئين أضاف ضغوطا هائلة على الميزانيات الحكومية والبنية التحتية والخدمات العامة، كما أدى تدهور الأوضاع الأمنية وتراجع الثقة إلى التأثير سلبا على التجارة والاستثمار والسياحة مما أدى إلى ضعف النمو، كما أن استمرار الصراعات يؤدي إلى تقليل استعداد دول المنطقة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.

ودعا صندوق النقد في تقريره المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق الدعم المقدم وتنسيقه بشكل أفضل مع تصاعد تكاليف الصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى أنه ينبغي أن تشمل المساعدات الإنمائية دعما طويل الأجل لإعادة بناء البنية التحتية في الدول المتأثرة بالصراعات وتعزيز الصلابة في مختلف اقتصادات المنطقة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

نتوقع أن ينعكس التعافي الهش للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتضارب في توقعات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الكلي لمصر خلال عام 2016. كذلك من المتوقع خلال العام الجاري ظهور أثر سياسات التصحيح المالي التي ستؤدي إلى خفض الإنفاق في عدد من البنود المدرجة بالموازنة كنوع من أنواع التوازن بين اعتبارات دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الانضباط المالي.. كما من شأن التطورات الداخلية في بلدان المنطقة أن توثر على فرص النمو عام 2016 ؛ لهذا سيشكل المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أساسا دافعا للنمو خاصة فيما يتعلق بإصلاحات زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز التنافسية.

كما نتوقع استمرار ارتفاع معدل التضخم ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب استمرار مراجعة وتقييم الدعم الحكومي إضافة إلى توقع ارتفاع مستويات التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب خلال عام 2016. كما يتعرض سعر الصرف لضغوط نظرا لنقص المتوفر من العملة الأجنبية رغم الاتجاه لزيادة مستويات مرونة سعر الصرف الأمر الذى من شأنه أن يساهم في زيادة أثر التمرير الناتج عن تراجع قيمة العملة المحلية لمعدلات التضخم.

في ضوء ما سبق، على الحكومة المصرية التركيز بشكل كبير على تنفيذ حزم واسعة النطاق من إصلاحات المالية العامة تستهدف ترشيد الإنفاق العام ودعم الإيرادات بهدف ضبط أوضاع الموازنات العامة وضمان استدامتها لا سيما في ضوء التحديات التي تواجه السياسة المالية خلال الفترة الحالية على أن يكون الإصلاح الضريبي على رأس أولويات صانعي السياسات المالية لدعم الإيرادات الضريبية وضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب من خلال مراجعة منظومة الضرائب على الدخل وأرباح الشركات إضافة إلى تبني ضرائب القيمة المضافة وتوجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمناطق الواعدة. ومن جهة أخرى ينبغي الاهتمام بضبط بنود الإنفاق العام من خلال ترشيد الإنفاق الجاري عبر ضبط نفقات الأجور والمضي قدما في إصلاح منظومة دعم السلع الأساسية إضافة إلى رفع كفاءة الانفاق الاستثماري و الاهتمام برفع مستويات شفافية وكفاءة إدارة الموازنة العامة وخفض العجوزات ويجب أن يواكب ذلك جهود موازية لرفع كفاءة عمليات إدارة الدين العام والحرص على زيادة متوسط آجال إصداراته وتمويله من مصادر تضمن الاستدامة المالية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز ، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: الإعلان عن نظام أوروبي جديد يحد من التهرب الضريبي

صحيفة «الشرق الأوسط»

أعلن وزراء مالية الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرون المجتمعون في أمستردام تصميمهم على تكثيف مكافحة التهرب الضريبي، ردًا على فضيحة «أوراق بنما»، معربين «بالإجماع» عن تأييدهم المبادرات الأوروبية الأخيرة، بينها إنشاء لائحة سوداء مشتركة للملاذات الضريبية.

فبعد هذه الفضيحة العالمية التي تتكشف وقائعها تباعًا منذ ثلاثة أسابيع، قال وزير المال الهولندي، يرون دايسيلبلوم، والذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي إن «الشعور الطارئ بات يتعاظم بوضوح، الجميع مشغول جدًا بسد الثغرات».

وأضاف: «لقد كنا مشغولين جدًا بمحاربة بعضنا بعضا على الأنظمة الضريبية الخاصة بنا، لكي تظهر بلداننا بالشكل الأكثر جذبًا للمستثمرين. والآن بلغنا مرحلة باتت فيها شركات كبرى تميل إلى عدم دفع الضرائب».

ووافق جميع الوزراء خلال اللقاء المفتوح في أمستردام، على المبادرة التي أطلقتها قبل عشرة أيام خمس دول أوروبية (ألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا)، والهادفة إلى تجربة التبادل التلقائي للمعلومات داخل الاتحاد الأوروبي، لتحديد المستفيدين من الشركات الوهمية.

وقال وزير المال الفرنسي، ميشال سابان، إن «هناك إرادة مشتركة ومعلنة لمكافحة الآليات المجهولة» التي لا تسمح بمعرفة من يقف وراء تلك الشركات، في الوقت الحاضر، وهناك ترتيبات مالية تتيح إنشاء هيكليات قانونية (شركة فردية ذات مسؤولية محدودة، أو مؤسسة) وإخفاء هوية المستفيد الحقيقي منها، وخلط البيانات وتعقيد مهمة السلطات الضريبية إلى حد كبير. ووافق وزراء المالية الثماني والعشرون أيضًا على إنشاء لائحة سوداء واحدة للملاذات الضريبية، مشتركة بين كل بلدان الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بيير موسكوفيتشي، الذي يريد بلوغ هذا الهدف «بحلول نهاية الصيف».

وستكون المفاوضات صعبة، إذ إن لدى الدول الأعضاء سياسات متفاوتة كثيرة فيما يخص الملاذات الضريبية. وتتعلق المسألة في بادئ الأمر بتحديد طريقة موحدة لكشف من الذي يمكن إدراجه على هذه اللائحة. وستقدم مقترحات في هذا الصدد إلى الوزراء الثماني والعشرين في الاجتماع المقبل في مايو .

أما فيما يخص الدعوة التي وجهت إلى الشركات متعددة الجنسيات لإبداء مزيد من الشفافية، فشددت الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي على أنها ستطلق ابتداء من الأسبوع المقبل محادثات بين الدول الأعضاء في شأن مقترح بروكسل القاضي بجعل المعلومات الأساسية، المالية منها والضريبية، الخاصة بالشركات الكبرى، متاحة للجمهور.

وطرحت المفوضية الأوروبية منتصف الشهر الجاري، في ستراسبورغ، تدابير جديدة لمكافحة انعدام الشفافية الضريبية لدى الشركات متعددة الجنسيات، وسط عاصفة «أوراق بنما» التي شددت الضغط على جميع الدول الكبرى من أجل مكافحة التهرب الضريبي. ويأتي عرض هذه الخطة التي وضعها المفوض الأوروبي للمسائل الضريبية الفرنسي بيار موسكوفيسي، والمفوض المكلف بالاستقرار المالي البريطاني جوناثان هيل، على البرلمان الأوروبي بعد مشاورات عامة ودراسة تقييمية، كانت مرتقبة منذ وقت طويل. كما أنها تأتي بعد الصدمة التي هزت العالم أجمع، إثر كشف الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين عن نظام تهرب ضريبي واسع النطاق.

وتقضي مذكرة المفوضية الجديدة بكشف بلدان الاتحاد «دولة بدولة» عن البيانات الحسابية والضريبية للشركات المتعددة الجنسيات، بما يشمل حجم إيراداتها وأرباحها، فضلاً عن القاعدة الضريبية وقيمة الضرائب التي دفعت في مختلف الدول الأعضاء.

وبمجرد أن يكون للشركات فرع في الاتحاد الأوروبي وإيرادات لا تقل عن 750 مليون يورو، فستلزم بنشر هذه العناصر، أيًا كانت جنسياتها، سواء أوروبية أو غيرها.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أما الشركات التي لا تملك فروعًا في الاتحاد الأوروبي، فستطلب المفوضية المعلومات ذاتها، لكن فيما يتعلق بأنشطتها الشاملة في العالم بأسره، مع طلب مزيد من التفاصيل بالنسبة لأنشطتها في الدول المدرجة على قائمة الملاذات الضريبية.

وحتى الآن، فإن الشركات الكبرى التي يفوق إجمالي إيراداتها 750 مليون يورو، وحدها معنية بوجوب الإفصاح عن بياناتها الأساسية، مما يفتح ثغرة للتهرب الضريبي، وهناك ثغرة أخرى تبقي أنشطة الشركات خارج الاتحاد الأوروبي طي الكتمان، إذ يقتصر إلزام الدول بالإفصاح عن البيانات على بلدان الكتلة الأوروبية.

وأوضحت منظمة «وان» غير الحكومية الأوروبية، مؤخرا أنه «من دون هذه المعلومات، سيكون من المستحيل معرفة مزيد عن أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في عدد كبير من الملاذات الضريبية، وكشف مؤشرات عن آليات محتملة للتهرب الضريبي».

وقالت وزارة المالية البريطانية في هذا الصدد، إن عدة دول أخرى إنضمت إلى برنامج طرحته أكبر دول القارة الأوروبية لوقف التهرب الضريبي والفساد. ووافقت 19 سلطة إضافية على تبادل المعلومات بشكل تلقائي بشأن من الذي يمتلك في نهاية الأمر الشركات، بعد أن أعلنت بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا الخطة في الأسبوع الماضي. ومن بين الدول الجديدة التي وقّعت على البرنامج هولندا والسويد وبلجيكا.

وأدى تسريب «أوراق بنما» السرية في وقت سابق من الشهر الجاري من شركة بنمية للاستشارات القانونية بشأن ترتيبات ضريبية خارجية، إلى زيادة الضغوط على الدول لتحسين الشفافية الضريبية. وكان لهذا التسريب مضاعفات في دول كثيرة من بينها بريطانيا، حيث خضعت الشؤون المالية لأسرة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون للتدقيق.

وقال وزير المالية البريطاني، جورج أوزبورن، في بيان: «يجب أن يكون واضحًا لكل الدول والهيئات الضريبية أن العالم يتحرك بشكل حازم في اتجاه زيادة الشفافية الضريبية. المملكة المتحدة ستواصل الحث على وضع قائمة متفق عليها دوليا لمن يرفضون فعل الصواب».

وقالت منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد إن هذا الإعلان يثبت أن الدول أدركت أهمية تبادل المعلومات بشأن أصحاب الشركات، لكن هناك حاجة إلى بذل مزيد.

التأثير على مصر:

إن مسألة التهرب الضريبي الدولي هي واحدة من المسائل التي تحتاج مصر لأن توليها عنايتها بصورة عاجلة في ظل تصاعد أشكالها على المستوى الدولي. فتتبع تلك الشركات علي المستوي الدولي صعب للغاية، ويحتاج لمحامين ذوى خبرة واسعة، وأحيانًا تكون هناك سلسلة شركات تتبع إحداهما الأخرى، كما أن إثبات تهمة الفساد يتطلب جهودًا مضنية، وإرادة سياسية قد لا تتوافر لدى بعض الدول.

نشير إلى أن الوثائق المسربة ليست المفاجأة فيها هي حجم أو نوعية أو طبيعة المساهمين فقط خاصة وأن بعض الأسماء المشاركة على مستوى العالم تفصح عن مساهمتها في هذه الشركات ضمن إقراراتها الضريبية أو إقرارات الذمة المالية وهم بذلك غير مخالفين للقوانين الدولية. ولكن تحول الأمر إلى إخفاء بغرض التلاعب أو التهرب الضريبي وهذه هي المخالفة الحقيقية التي تستوجب فعلا تتبعها ودراستها مما يستدعي تكاملا دوليا لمواجهة مثل هذه الممارسات الضارة بالاقتصاد.

وسبق أن أصدرت وزارة المالية المصرية بيانا أوضحت فيه أن مصر لديها تشريعات ضريبية تسمح بتتبع حالات التهرب الضريبي والتجنب الضريبي الدولي كما أنها أبرمت عدة اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي تسمح بتبادل المعلومات مع الدول المختلفة لمكافحة التجنب والتهرب الضريبي، فضلاً عن ارتباطها باتفاقيات متعددة الأطراف لتحقيق هذا الهدف وجميع هذه الآليات سوف تمكن الإدارة الضريبية بمصر من الحصول على المعلومات المتعلقة بعمليات التهرب الضريبي الدولي ومواجهته. وأكد البيان أن قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 يتضمن محاور لمواجهة هذه الحالات سواء من خلال تفعيل مبدأ السعر المحايد الذى يتم من خلال المعاملات بين الأطراف المرتبطة بما يضمن تحديد السعر الحقيقي لمنع التحايل الضريبي، وكذلك هناك المواد المتعلقة بقواعد مكافحة التجنب الضريبي سواء كانت عامة أو خاصة.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز ، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية:

(رويترز) (موقع ارقام)

سجلت الأسهم الصينية تراجعا ملحوظا بنهاية جلسة تداولات الجمعة، بفعل هبوط أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى إشارات سلبية خاصة باقتصاد البلاد.

واتجه المستثمرون في البورصة الصينية لتسجيل عمليات بيع قوية، بفعل خسائر أسواق السلع الأساسية خلال الجلسات الماضية، مع مخاوف اتجاه مزيد من الشركات لبيع أسهمها للحصول على أموال كافية لسداد ديونها.

وتعاني عدة شركات صينية، خاصة في قطاع التعدين من التعثر عن سداد الديون، ما أثار مخاوف متعلقة باحتمالية وقوع أزمة ائتمان في البلاد.

وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 2.8% ليصل إلى 2913 نقطة عند الإغلاق، لتهبط بنحو 0.9% خلال الأسبوع المنقضي.

كما هبطت الأسهم اليابانية بنهاية جلسة اليوم الجمعة، لتسجل خسائر أسبوعية، بفعل صعود الين، وسط ترقب لبيانات الوظائف في الولايات المتحدة.

وتراجع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.2% إلى 16106 نقاط، ليهبط بنحو 3.3% خلال تداولات الأسبوع الحالي، كما انخفض مؤشر "توبكس" بحوالي 0.1% ليصل إلى 1298 نقطة.

في حين ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة بالتزامن مع صعود أسعار النفط بعد استيعاب الآثار السلبية لتقرير الوظائف الشهري الذي أظهر بيانات مخيبة للآمال، وسجلت المؤشرات الرئيسية خسائر للأسبوع الثاني على التوالي.

وارتفع مؤشر "الداو جونز" الصناعي بمقدار 80 نقطة إلى 17740.6 نقطة، كما ارتفع مؤشر "النازداك" (+ 19 نقطة) إلى 4736.1 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "S&P 500"القياسي (+ 6.5 نقطة) إلى 2057.1 نقطة.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض مؤشر "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.3% أو بمقدار 1.1 نقطة إلى 331.6 نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بنسبة 2.9%، وهي الأكبر منذ 12 فبراير.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 8.4 نقطة) إلى 6125.7 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 18 نقطة) إلى 9869.9 نقطة، بينما تراجع مؤشر "كاك "الفرنسي (– 18.2 نقطة) إلى 4301.2 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 1.7% أو بمقدار 21.70 دولار إلى 1294 دولارا للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 0.3%.

أما في أسواق النفط، فقد ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.8% أو بمقدار 34 سنتاً وأغلق عند 44.66 دولار للبرميل، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 2.7%، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 0.8% أو بمقدار 36 سنتاً وأغلق عند 45.37 دولار للبرميل، وسجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة 2.7%.

كانت وزارة العمل الأمريكية قد أعلنت أن الاقتصاد الأكبر في العالم أضاف 160 ألف وظيفة خلال أبريل الماضي، وهي أقل وتيرة في 7 أشهر، مقارنةً بتوقعات أشارت إلى إضافة 208 آلاف وظيفة، واستقر معدل البطالة عند 5% دون تغيير مقارنة بتوقعات انخفاضه إلى 4.9%.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

لازال أداء أسواق المال العالمية متأثرا ببرامج التحفيز وتحركات أسعار النفط المرتبطة في الأساس بمحاولة تحجيم المعروض النفطي في الأسواق وهو ما ينعكس على أسواق المنطقة العربية ومن بينها مصر بتحركات ضمن نطاقها الطبيعي وسط سيولة متوسطة وهو ما يعكس إلى ترقب إقليمي ومصري وعالمي لمتغيرات اقتصادية قوية محلية أو دولية تكون هي المحرك الرئيسي في تغيير مستويات الأداء بالنسبة للأسواق المالية.

وتشير التقديرات إلى تحولات في تداولات المؤسسات في الأسواق العالمية مع التوسع في الاستثمار بالأصول ذات المخاطر على حساب السندات والأصول ذات الدخل الثابت مما قد يساهم في تحسين مستوى أداء أسواق المال العالمية خلال الفترة الحالية، كما تترقب أسواق المال العالمية التطورات الأخيرة التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والذي يحافظ على وتيرة صاعدة من بين عدد قليل من الاقتصادات التي شهدت الأرقام المنقحة من قبل صندوق النقد الدولي تفاؤلا نسبيا بمستقبلها.

ونرى أن السوق المصري يشهد أيضا حالة ترقب حذر في التعاملات مما انعكس علي قيم وأحجام التداولات خلال الفترة الماضية وعاد بالتعاملات إلى مستوياتها الانتقائية التي كانت تغلب عليها خلال النصف الثاني من عام 2015 إلا أن الأداء لازال مرشحا لمزيد من النشاط علي المديين المتوسط والطويل في ظل التحولات التي تبرزها المؤشرات العالمية مؤخرا .

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.